ميكو بيليد *

"ابن الجنرال: رحلة إسرائيلي في فلسطين"**

The General's Son: Journey of an Israeli in Palestine.

U.S.A., Virginia: Just World Books, 2012. 223 pages.

توفّي مصطفى التميمي من قرية النبي صالح، وبهجت زعلان وابنه رمضان من غزة، في عيد مولدي الخمسين وقبل أيام قليلة من إعلان المرشح الجمهوري للرئاسة الأميركية نيوت غينغريتش، أنهم شعب "مخترَع". لقد قتلهم الجيش الإسرائيلي، هذه المنظّمة الإرهابية التي تدعمها الولايات المتحدة وتموِّلها.

أصاب إرهابي إسرائيلي التميمي المخترَع بقنبلة غاز مسيل للدموع في رأسه، وأطلق إرهابي إسرائيلي آخر قذيفةً صاروخية أودت بحياة زعلان المخترَع وابنه رمضان. والإرهابيان علّمتهما ودرّبتهما إسرائيل، وسلّحتهما الولايات المتحدة.

إن الإرهابيين الإسرائيليين ليسوا مخترَعين وإنما هم حقيقيون جداً، وهم بأمان، وفي حماية نظام الفصل العنصري الذي درّبهم وأرسلهم لتنفيذ مهماتهم، وتحرص المحاكم الإسرائيلية على عدم مثولهم أبداً أمام العدالة. هكذا تعمل آلة التطهير العرقي الإسرائيلية المشحَّمة جيداً.

والتطهير العرقي الصهيوني لفلسطين ليس شيئاً من الماضي، وإنما هو حملة مستمرة تنفّذها ثلاث أذرع في دولة إسرائيل: النظام التربوي، وبيروقراطية مخلصة، والقوى الأمنية. فالنظام التعليمي يتفانى في إنتاج جنود وبيروقراطيين ينفّذون التطهير العرقي ويفرضونه، وفي تلقينهم العقيدة.

* وُلد ميكو بيليد في القدس في سنة ١٩٦١ في عائلة صهيونية معروفة، فقد كان جدّه، الدكتور أبراهام كاتسنلسون، زعيماً صهيونياً وكان من موقّعي إعلان الاستقلال الإسرائيلي. وكان والده، ماتي بيليد، ضابطاً شاباً في حرب ١٩٤٨، وجنرالاً في حرب ١٩٦٧ عندما سيطرت إسرائيل على الضفة الغربية وغزة ومرتفعات الجولان وسيناء. وفي ٤ أيلول / سبتمبر ١٩٩٧، قُتِلت سمادار، ١٣ عاماً، وهي ابنة شقيقة ميكو، نوريت، وزوجها رامي الحنان في هجوم انتحاري.

** **المصدر:**

"Review of Discussion Between Arab and Jewish Activists of Palestine, in Defense of the Right of Return, for a One – State Solution", "*Dialogue*", issue no. 30 (February 2012).

ترجمة: نسرين ناضر.

وتُكلَّف البيروقراطية وضع قواعد تجعل حياة الفلسطينيين غير قابلة للعيش، فهي تفرض قيوداً على وصولهم إلى أراضيهم، وتحدّ من قدرتهم على التنقل بحرّية إلى عملهم ومدارسهم. ثم تطلب البيروقراطية نفسها من الفلسطينيين أن يدفعوا المال للحصول على أذون تسمح لهم بالقيام بالأمور الأساسية نفسها التي حُرموا منها. أمّا القوى الأمنية، وفي طليعتها الجيش الإسرائيلي، فتُكلَّف تنفيذ القيود، ومحاربة المقاومة، أكانَت مسلحة أم سلمية، وترويع شعب فلسطين "المخترَع".

وبما أن والدي كان جنرالاً، وبما أنني كنت جندياً في منظمة الجيش الإسرائيلي الإرهابية، فإن الناس غالباً ما يسألونني كيف يصبح الأولاد الإسرائيليون الذين نشأوا في ديمقراطية غربية الطابع مسوخاً عندما يرتدون البذلة العسكرية؟ الجواب المفصَّل موجود في كتابي "ابن الجنرال: رحلة إسرائيلي في فلسطين" (The General's Son…) [الذي سيصدر في حزيران/يونيو ٢٠١٢]، لكن الجواب المختصر هو الآتي: النظام التعليمي ـ فالعنصرية تحتاج إلى ذهنية يقولبها النظام التعليمي. ومن أجل تسويغ التطهير العرقي وتبريره، يصوّر النظام التعليمي الإسرائيلي الفلسطينيين على أنهم أدنى مستوى ثقافياً، وعنيفون ومصمّمون على إبادة اليهود، وأنهم في الوقت نفسه، مجرَّدون من أي هوية وطنية حقيقية. وبحسب هذا النظام التعليمي، فإن الهوية الوطنية الفلسطينية هي من تلفيق مخيّلة مناهضة للسامية.

يُلقَّن الأولاد الإسرائيليون النظرَ إلى الفلسطينيين على أنهم مشكلة يجب حلّها، وتهديد يجب إزالته. وقد يعيشون حياتهم، كما فعلت أنا خلال نشأتي في القدس، من دون أن يلتقوا بأي ولد فلسطيني، فلا يعرفون شيئاً عن حياة أو ثقافة الفلسطينيين الذين غالباً ما يعيشون على بعد بضع مئات الأمتار عنهم.

يُصوَّر الفلسطينيون على أنهم يشكّلون تهديداً وجودياً، وذلك من خلال مقارنات عبثية مثل تشبيه ياسر عرفات بهتلر، والفلسطينيين بالنازيين، والمقاومة الفلسطينية بتنظيم القاعدة. وبما أن الأولاد الإسرائيليين لا يلتقون أبداً بالفلسطينيين، فإن ما يتعلّمونه في المدرسة، ولا سيما في الكتب المدرسية، هو كل ما يعرفونه عنهم. وفي الواقع، فإنه لأمر لافت أن معظم، إن لم يكن كل ما يعرفه الإسرائيليون عن جيرانهم الفلسطينيين، مع أنهم يعيشون على مسافة قريبة جداً، مصدره الكتب المدرسية في المرحلة الثانوية والأفكار النمطية العنصرية الشعبية.

لا يعرف الإسرائيليون أنه لم يكن للفلسطينيين يوماً جيش، وأنهم لا يملكون دبابة واحدة ولا سفينة حربية ولا مقاتلة ولا مدفعية واحدة، ولا يشكّلون في الواقع أي تهديد عسكري على الإطلاق. ووفقاً لكتاب جديد من تأليف الدكتورة نوريت بيليد الحنان، ليس هناك في الكتب المدرسية الإسرائيلية صورة فوتوغرافية واحدة لشخص فلسطيني، مع العلم بأن ملايين الفلسطينيين يعيشون في إسرائيل وحولها. ولا يتعلّم الإسرائيليون عن الأطباء والمدرّسين والمهندسين والكتّاب الفلسطينيين. لا يتعلّمون شعراً أو نثراً فلسطينياً، ولا يقرأون أعمال المؤرّخين الفلسطينيين.

وفي محاضرة ألقيتُها مؤخراً، أتيت على ذكر عبارة التطهير العرقي في فلسطين، فصرخ أحدهم: "أي تطهير عرقي؟" ليس الناس على علم بالتطهير العرقي الذي يحدث في فلسطين لأن إسرائيل تخفيه جيداً، ووسائل الإعلام الأساسية لا تهتم كفاية للسؤال عنه. وفي مجموعات السلام والحوار السائدة التي تناقش شؤون فلسطين وإسرائيل، فإن أحد الشروط الإسرائيلية الأساسية هو عدم إثارة مسائل مثل التطهير العرقي لأن إسرائيل لا تحب التكلم بشأنه.

لكن في الأعوام الأربعة والستين الماضية، فإن التطهير العرقي في فلسطين هو الذي يحرك السياسات الصهيونية حيال الفلسطينيين. فجميع الحكومات الصهيونية والأحزاب السياسية الصهيونية ـ في اليسار واليمين والوسط ـ تدعم التطهير العرقي، كما أن النظام القضائي الإسرائيلي يسمح للسلطات الإسرائيلية بأن تمارس التعسّف والسرقة والقتل وتنجو بأفعالها ما دامت تُرتكَب بحق الفلسطينيين. فلو ارتُكِبت الجرائم

نفسها ضد اليهود الإسرائيليين، لاقتيد مرتكبوها إلى المحاكم وطُبِّق القانون عليهم بحذافيره.

ويحلو لأنصار الصهيونية استذكار واقعة التصويت في الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ على تقسيم فلسطين إلى دولة يهودية وأُخرى عربية. وما تغفله الرواية الصهيونية هو أنه في غضون عام من التصويت، تمكّنت القوات الإسرائيلية من الاستيلاء على ما يقارب ٨٠٪ من فلسطين، وتدمير نحو ٥٠٠ بلدة وقرية فلسطينية، وقتل أعداد كبيرة جداً من المدنيين العزّل، وطرد نحو ٨٠٠,٠٠٠ فلسطيني من منازلهم.

ثم عندما أقرّت الأمم المتحدة القرار ١٩٤ في كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٨، والذي طالب بالسماح للاجئين بالعودة إلى منازلهم، تابعت إسرائيل بناء مدن وبلدات وحدائق وطرقات سريعة كي يستخدمها الإسرائيليون اليهود في الأراضي الفلسطينية. ثم بدأ الكنيست إقرار قوانين تحظر عودة اللاجئين وتسمح للدولة الجديدة بمصادرة أراضيهم.

وبعد انتهاء الحرب، أُرغِم الفلسطينيون الذين ظلّوا داخل الدولة اليهودية التي أُنشئت حديثاً، على أن يصبحوا مواطنين في دولة تحتقرهم وترى فيهم "مشكلة" و"تهديداً". وقد عُرِفوا بـ "عرب إسرائيل"، فجرّدتهم هذه التسمية من الهوية الوطنية وأنكرت عليهم أي حقوق في الأرض، ولم تمنحهم سوى حقوق محدودة جداً كمواطنين. فبعدما كانوا المالكين الشرعيين لأراضيهم وبلادهم، بات وجودهم رهناً بأهواء المالك الجديد للأرض، دولة إسرائيل.

لقد أُرغِم اللاجئون الفلسطينيون على العيش في معسكرات اعتقال اصطُلح على تسميتها مخيمات اللاجئين، ومَن حاولوا العودة إلى منازلهم قُتلوا بإطلاق النيران عليهم. وأُنشئت وحدة عسكرية بهدف معاقبة اللاجئين الفلسطينيين الذين كانوا "يتسللون" عائدين إلى وطنهم الذي بات يُدعى إسرائيل. وقد عُرفت هذه الوحدة بـ "الوحدة ١٠١"، وكانت بقيادة أريئيل شارون السيّئ الذكر، واشتُهرت بأنها عصابة دموية مرخص لها بقتل الفلسطينيين.

إذاً، بغض النظر عن الأسطورة التي يُبقيها نيوت غينغريتش وسواه حيّة الآن، والتي تنفي حدوث تطهير عرقي قسري، فإننا اليوم نعرف أن إنشاء إسرائيل تحقّق بفعل حملة منظَّمة من التطهير العرقي نفّذتها الميليشيا اليهودية عن طريق المجازر والإرهاب والسرقة بالجملة لأمة بكاملها.

وبما أن نيوت غينغريتش يهوى التاريخ، فإنه قد يهتم برواية أذكرها في كتابي "ابن الجنرال" عن والدتي. لقد وُلِدَتْ وترعرعت في القدس، وتتذكر منازل العائلات الفلسطينية في أحياء القدس الغربية. وقد أخبرتني أنها عندما كانت صغيرة، كانت تتمشّى عصر السبت في هذه الأحياء، فتتأمّل روعة المنازل وتشاهد العائلات تجلس معاً في حدائقها الجميلة.

وفي سنة ١٩٤٨، عندما طُرِدت العائلات الفلسطينية من القدس الغربية، عُرِض على والدتي أحد تلك المنازل الجميلة والفسيحة، لكنها رفضت السكن فيه. كانت في الثانية والعشرين من العمر، متزوّجة من ضابط شاب في الجيش الإسرائيلي بموارد قليلة، وأمّاً لولدين صغيرين، وقد رفضت منزلاً جميلاً وفسيحاً عُرِض عليها مجاناً لأنها لم تستطع تحمّل فكرة العيش في منزل عائلة طُرِدت من أرضها وباتت تعيش في مخيّم للاجئين. قالت لي: "كانت القهوة لا تزال ساخنة على الطاولات عندما دخل الجنود وبدأوا النهب." وكانت تسألني: "هل تتخيّل كم تشتاق تلك العائلات إلى منازلها، وكذلك الأمهات؟" قبل أن تتابع: "أتذكّر مشهد الشاحنات المحمّلة بالأغراض التي نهبها الجنود الإسرائيليون من هذه المنازل. كيف يُعقَل أنهم لم يخجلوا من أنفسهم؟" لقد استولوا على آلاف المنازل في المدن في مختلف أنحاء البلد.

ننتقل الآن إلى سنة ١٩٦٧، وإلى الأسطورة التي تقول إن إسرائيل كانت تحارب من أجل وجودها إذ كانت تتعرّض للهجوم من الجيوش العربية من الاتجاهات كافة: لقد كُتب كثير عن هذا الأمر، لكن الأكثر تعبيراً

على الإطلاق هو محاضر اجتماعات هيئة الأركان العامة التابعة للجيش الإسرائيلي في حزيران / يونيو ١٩٦٧، أي مباشرة قبل الحرب.

فوفقاً للجنرالات، وكان والدي ماتي بيليد واحداً منهم، لم يكن هناك أي تهديد وجودي، لا بل أكثر من ذلك، يعلن الجنرالات بوضوح أن الجيش المصري كان بحاجة إلى سنة ونصف سنة على الأقل كي يصبح جاهزاً للحرب، ولذلك كان الوقت ملائماً للهجوم عليه وتدميره. وقد مارس الجيش ضغوطاً على الحكومة لإعطاء الإذن لشن هجوم، ووافقت الحكومة فعلاً على مهاجمة مصر.

دمّر الجيش الإسرائيلي الجيش المصري، ثم هاجم الأردن وسورية. واحتاج الجيش الإسرائيلي إلى ستة أيام سقطت خلالها ٧٠٠ ضحية، للقضاء على القوات العربية التي قُدِّرت أعدادها بـ ١٥,٠٠٠ ضحية، والاستيلاء على الضفة الغربية ومرتفعات الجولان وشبه جزيرة سيناء. وربما يحلو للبعض أن يعتقد أنها كانت معجزة، لكنه كان هجوماً جرى التخطيط له وتنفيذه بإحكام ضد بلاد لم تكن تملك قوة عسكرية فعلية. وهكذا حقّق الجيش الإسرائيلي هدفه بالسيطرة على أرض إسرائيل كاملةً، وبات الطريق سالكاً لمواصلة تجريد فلسطين من طابعها العربي في الضفة الغربية وغزة.

ومنذ الأيام الأولى لدولة إسرائيل، أخذ الجيش الإسرائيلي على عاتقه أن يكون المستأسد الأكثر همجية في المنطقة. واليوم يضع هذا الجيش هدفاً واحداً نصب عينيه، هو شنّ حرب شاملة على الفلسطينيين عبر ترويع مدنيّيهم وخطف الأولاد من منازلهم واستخدام القوة الهمجية ضد المحتجّين. ولا يكاد ينقضي وقت طويل حتى يذكّرنا الجيش الإسرائيلي بقساوته الشديدة، وآخر تجلّياتها الواضحة حمام الدماء في غزة الذي بدأ في ٢٧ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٨، واستمر ثلاثة أسابيع. لقد ألقى الطيارون الإسرائيليون مئات الأطنان من القنابل على غزة، وأعقبها اجتياح مكثَّف نفّذته القوات البرّية، وهذا كله من أجل ترويع مدنيين عزّل بينهم ٨٠٠,٠٠٠ طفل.

إن إسرائيل تسيطر على الضفة الغربية منذ ما يزيد على أربعة عقود، وقد قامت بأعمال إنشاءات واستثمارات واسعة هناك، لكن الهدف الوحيد من الاستثمار والبناء في الضفة الغربية كان جلب اليهود إليها. والاستيلاء على أراضي الفلسطينيين يتم بوتيرة مقلقة، إذ تُدمَّر منازلهم ويُزَجّون بالآلاف في السجون، بينما تُبنى صناعات وطرقات ومراكز تجارية ومدارس ومجتمعات مغلقة مع مسابح لليهود دون سواهم. وتسيطر سلطة المياه الإسرائيلية على المياه التي هي المورد الأكثر ندرة، وتتولّى توزيعها على الشكل الآتي: حصّة المواطن الإسرائيلي من المياه في السنة هي ٣٠٠ متر مكعّب، في حين أن حصّة الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة تتراوح من ٣٥ إلى ٨٥ متراً مكعباً، مع العلم بأن حصة الفرد من المياه في السنة يجب أن تكون ١٠٠ متر مكعب كحد أدنى بحسب توصيات منظمة الصحة العالمية.

لكن الأسوأ بعد هو أن المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية يحصلون على ١٥٠٠ متر مكعب من المياه للفرد الواحد في السنة. وبينما يملك اليهود الذين يعيشون في الضفة الغربية مروجاً خضراء ومسابح، فإن الفلسطينيين غالباً ما يبقون من دون قطرة مياه واحدة. ربما لا يحتاج الشعب المخترَع إلى المياه.

إن تجريد تاريخ فلسطين من طابعه العربي هو عنصر أساسي آخر في التطهير العرقي. إذ يجري الاستخفاف بألف وخمسمئة عام من الحكم والثقافة العربيّين والمسلمَين في فلسطين، وتُدمَّر الأدلة على وجودهما، وذلك كلّه من أجل إقامة الرابط العبثي بين الحضارة العبرية القديمة وإسرائيل كما نعرفها اليوم.

والمثل الحديث الأوضح في هذا الإطار هو في بلدة سلوان (وادي حلوة) المحاذية لمدينة القدس القديمة، والتي يقطنها نحو ٥٠,٠٠٠ نسمة. فإسرائيل تعمد إلى طرد العائلات من سلوان وتدمير منازلها لأنها تزعم أن الملك داود بنى مدينة هناك قبل نحو ٣٠٠٠ عام. إن آلاف العائلات ستتشرد كي تتمكّن إسرائيل من بناء متنزّه تخليداً لذكرى ملك ليس أكيداً أنه كان موجوداً فعلاً قبل ٣٠٠٠ عام.

ليس هناك أي دليل تاريخي يثبت أن الملك داود عاش فعلاً، ومع ذلك يُطرد الرجال والنساء والأولاد والشيوخ الفلسطينيون، وتُدمَّر مدارسهم ومساجدهم وكنائسهم ومقابرهم القديمة وكل الأدلة على وجودهم، ثم يُنكَر هذا الوجود من أجل تبرير المزاعم الصهيونية التي تدّعي امتلاك الحقوق الحصرية في الأرض.

عندما نربط أجزاء المشهد معاً، نرى بسهولة أن احتلال الضفة الغربية وغزة ليس سوى مجرد جزء صغير في المسألة الإسرائيلية ـ الفلسطينية. فالموضوع الأكبر هو التطهير العرقي المستمر الذي تمارسه الدولة الصهيونية في فلسطين. ومن أجل المضي قدماً، ينبغي للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء معارضة التطهير العرقي عبر رفض مختلف أشكاله.

ويقتضي ذلك دعم حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، والمشاركة بفاعلية في النضال الشعبي غير العنيف في فلسطين، وتحدّي القوانين العنصرية التي تحكم إسرائيل عبر رفض الامتثال لها.

يجب أن يكون هناك دعوة واضحة لا لبس فيها إلى الإقرار بأن الجيش الإسرائيلي هو منظمة إرهابية وضبّاطه هم مجرمو حرب، ويجب أيضاً الوقوف بوجه التمييز المرفوض الذي يمارسه المسؤولون الأمنيون في مطار بن ـ غوريون والمعابر الأخرى إلى إسرائيل / فلسطين بحق الفلسطينيين أكانوا يعيشون في إسرائيل / فلسطين أم لا.

إن النضال من أجل الديمقراطية في وطننا المشترك لا يختلف عن النضال في ميدان التحرير، ويمكن النظر إليه في الواقع على أنه جزء من الربيع العربي. ■

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات

من أوسلو إلى خريطة الطريق

٣

الطريق إلى خريطة الطريق

٢٠٠٠ – ٢٠٠٦

أحمد قريع (أبو علاء)

٥٢٢ صفحة ١٥ دولاراً (تجليداً عادياً)
٢٠ دولاراً (تجليداً فنياً)